



مركز البحوث
الاستراتيجية

مركز البحوث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

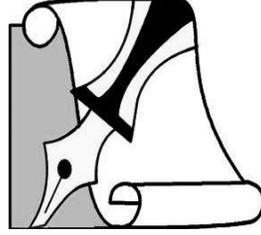
التقدير نمف الشهرى

تحليل للتطورات السياسية
والأمنية في فلسطين

www.bahethcenter.net

Email: baheth@bahethcenter.net

bahethcenter@hotmail.com



**باحث للدراسات
ال فلسطينية وال استراتيجية**

تحليل نصف شهري للتطورات السياسية والأمنية في فلسطين

أهداف المركز الرئيسية:

- ١ – إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمم.
- ٢ – الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.
- ٣ – بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.
- ٤ – إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

تتصاعد حمى الإستيطان الصهيوني في الأراضي المحتلة مترافقةً مع إستمرار عمليّات هدم المنازل، إلى جانب إستمرار إستهداف البلديات الفلسطينية في النّقب، في فترةٍ تُعتَبَر بالنسبة للإدارة الأمريكيّة مرحلة إستكشاف وبالتالي لا يوجد توجّهات محدّدة تجاه الموضوع الفلسطيني، عدا عن عدائيّة الإدارة الجديدة الواضح للفلسطينيين. في هذه الأجواء يستثمر العدوّ الوقت لإفلات العقال أمام المزيد من إقرار بناء آلاف الوحدات السكنيّة، وقد أقرّ الكنيست شرعنة المستوطنات المُقامة على الأراضي الفلسطينيّة الخاصّة في محاولةٍ لقطع الطريق أمام تدخل المحكمة العليا كما تدخلت في موضوع مستوطنة عمونا، وقد لقي هذا القرار تنديداً واسعاً فلسطينياً وعربياً ودولياً، لأنّه سيؤدّي إلى إبتلاع الضفّة الغربيّة ويُنهي حلّ الدولتين. ووصفت منظمة التحرير الفلسطينيّة مشروع القرار بأنّه «إعلان حرب» ودعت المجتمع الدولي إلى التدخل.

وستكون هذه هي المرّة الأولى التي تطبّق فيها إسرائيل قانونها المدني على الأراضي المُعترف بأنّها مملوكة للفلسطينيين في الضفّة الغربيّة المحتلة، بحسب ما أفاد أستاذ القانون أميتشاي كوهن لووكالة فرانس برس.

فيما هدّد الجانب الفلسطيني بتحويل موضوع الإستيطان إلى المحكمة الجنائيّة الدوليّة، لكنّ السلطة الفلسطينيّة تبدو متردّدة خشية الغضب الأمريكي المُترافق بتهديدات بقطع المعونات الماليّة عنها، وهو مؤشر على صعوبة المرحلة التي دخلت فيها السلطة الفلسطينيّة، خاصّةً في أجواء الضعف في الموقف العربي وخضوعه بالكامل للإرادة الأمريكيّة، وتجنّب المواجهة مع إدارة الرئيس ترامب.

في هذه الأجواء يتحرّك الرئيس عباس في أكثر من إتجاه في تسابق مع الوقت لإنتراع غطاء دولي لمشروعه السياسي بحلّ الدولتين عبر المشاركة في لقاءات منظمة الوحدة الإفريقيّة وجولته الآسيويّة، وزيارته لفرنسا لتفعيل مقرّرات مؤتمر باريس للإستفادة من الإدارة الفرنسيّة الحاليّة قبل الإنتخابات القادمة التي يُحتمل أن تأتي بقيادة فرنسيّة قد تكون أقلّ إهتماماً بالقضيّة الفلسطينيّة. وقال سفير فلسطين في باريس: "المؤتمر الدولي سيعود للإنعقاد، واللجان الثلاث بدأت في العمل، ونتوقّع أن يتمخض عن دعم سياسي وإقتصادي وفني لإقامة الدولة الفلسطينيّة ومؤسساتها، وعن إقرار أوروبي جماعي بدولة فلسطين على حدود عام ١٩٦٧".

كما يتسرّب الحديث عن إمكانية توجّه الإدارة الأمريكية الجديدة إلى عقد مؤتمر إقليمي نزولاً عند رغبة نتنياهو، والضغط على الجانب الفلسطيني وإخراجه من مأزق عدم القدرة على تقديم أي تنازل وإخراج ذلك بغطاء عربي.

إلى جانب قضية الإستيطان والتحرّك الفلسطيني دولياً، برزت بقوة عمليّات قمع الأسرى في سجون الإحتلال وإجراء عمليّات نقل واسعة لهم وعزل لبعضهم. وأدّت المواجهات مع الوحدات الخاصّة الصهيونيّة إلى تأجيج المواجهة وتمكّن الأسرى من طعن شرطين، ممّا اضطرّ إدارة السجون إلى الرضوخ وإجراء مفاوضات مع ممثليّ الأسرى والرضوخ لمطالبهم. ويبدو أنّ هذا الضغط على الأسرى، خاصّةً أسرى حماس، يتعلّق بمحاولات ضغط لتخفّف الأخيرة من شروطها لإنجاز صفقة التبادل.

والإتفاق بين الهيئة القياديّة لأسرى حركة حماس وإدارة مصلحة السجون، يتضمّن وقف التصعيد وإلغاء كافّة العقوبات التي فرضتها مصلحة السجون على الأسرى، وإعادة الأسرى المنقولين والمعزولين لغرفهم وأقسامهم، بالإضافة إلى منع دخول وحدة "متسادا" القمعيّة إلى غرف الأسرى.

تسارع وتيرة الاستيطان

صادق الكنيست بالقراءتين الثانية والثالثة على إقتراح "قانون التسوية"، الذي يهدف لمصادرة أراضٍ فلسطينيّة لصالح الإستيطان، وقد وُضع القانون لتجنّب تكرار تجربة إخلاء مستوطنة "عمونا" بأمرٍ من المحكمة العليا لكونها مقامة على أراضٍ خاصّة تابعة لسواد. ويهدف القانون إلى "تسوية" آلاف الوحدات السكنيّة الإسرائيليّة التي أُقيمت على أراضٍ فلسطينيّة خاصّة في الضفّة الغربيّة المحتلّة.

وكان رئيس المعارضة، يتسحاق هرتسوغ، حذّر من التصويت على إقتراح القانون، وذلك بدافع الخشية من تقديم لوائح إتهام في المحكمة الجنائيّة الدوليّة في لاهاي ضدّ جنود وضباط إسرائيليين.

من جهته إعتبر الوزير أوفير إكونيس أنّ التصويت ليس على قانون التسوية فحسب وإنما على "العلاقة بين الشعب اليهودي وأرضه.. كل هذه الأرض لنا."

والقانون الذي يقول معارضوه أنّ إسرائيل ستطبّق من خلاله لأول مرة قانونها المدني في الضفّة الغربيّة المحتلّة، ليس فقط على الأفراد وإنما على أراضٍ فلسطينيّة، تمّ إقراره في قراءة ثالثة ونهائيّة بأغليّة ٦٠ نائباً مقابل ٥٢ صوتاً ضدّه، وذلك من أصل ١٢٠ نائباً يتألّف منهم البرلمان.

وندّد الفلسطينيون بالقانون الجديد، معتبرين أنه "يُشرّع سرقة" أراضيهم ويبرهن عن "إرادة الحكومة الإسرائيلية في تدمير أي فرصة للتوصل إلى حلّ سياسي".

ويشكّل القانون خطوة في اتجاه ضمّ أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، وهو ما يدعو إليه وزراء في الحكومة الإسرائيلية علناً، مثل وزير التعليم نفتالي بينيت رئيس حزب "البيت اليهودي" المؤيد للإستيطان والمعارض لإقامة دولة فلسطينية.

وفقاً لمنظمة "السلام الآن" غير الحكومية والمناهضة للإستيطان فإنّ القانون الإسرائيلي يفرّق بين المستوطنات التي يعتبرها قانونية والتي تبنيها الحكومة الإسرائيلية، وبين ما يسمّى "البؤر الإستيطانية" التي تُقام بشكلٍ عشوائي. ومن شأن هذا القانون أن يُضفي الشرعية على نحو ٥٥ بؤرة إستيطانية تقع في عمق الضفة الغربية، وتشمل ٧٩٧ وحدة سكنية بُنيت على ٣٠٦٧ دونماً من الأراضي الفلسطينية الخاصة، وسوف تصبح مستوطنات رسمية. إلى جانب مصادرات إضافية لآلاف الدونمات من الأراضي الفلسطينية الخاصة، ما "سيعرقل بشدّة إمكانية التوصل إلى حلّ الدولتين".

وأبلغ النائب العام رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بأنّ مشروع القانون سيكون مخالفاً للدستور وقد يعرّض إسرائيل إلى ملاحقات جنائية دولية. ويسعى القانون إلى إرضاء لوبي المستوطنين على خلفية هدم بؤرة عمونا الإستيطانية العشوائية التي يُقيم فيها بين ٢٠٠ و ٣٠٠ مستوطن، وتقع شمال شرق رام الله.

وقالت منظمة هيومان رايتس ووتش المعنية بحقوق الإنسان، إنّ تمرير الكنيست لقانون يسمح بالإستيلاء على أراضٍ مملوكة لفلسطينيين لصالح المستوطنات يضع "إسرائيل" تحت طائلة محكمة الجنايات الدولية.

وقالت المديرية التنفيذية لقسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش، سارة ليا ويتسن، في بيان إنّ تمرير الكنيست لمشروع القانون يأتي بعد أسابيع فقط من مصادقة مجلس الأمن على قرار رقم ٢٢٣٤ بالإجماع حول عدم شرعية المستوطنات، ويعكس تجاهل "إسرائيل" الفاضح للقانون الدولي. وحذّرت ويتسن المسؤولين الإسرائيليين الذين يقودون سياسة الإستيطان "أن يعلموا أن إدارة (الرئيس الأميركي دونالد) ترامب لا تستطيع حمايتهم من تدقيق المحكمة الجنائية الدولية، حيث تواصل المدعية العامة بحث النشاط الإستيطاني الإسرائيلي غير القانوني". وذكرت أنّ القانون يرسّخ الإحتلال المتواصل بحكم الأمر الواقع للضفة الغربية، حيث يخضع المستوطنون الإسرائيليون والفلسطينيون الذين يعيشون في نفس المنطقة لأنظمة قانونية وقواعد وخدمات "منفصلة وغير متساوية".

إجراءات عقابية ضدّ الأسرى

أفاد مركز أسرى فلسطين للدراسات أنّ أسرى "حماس" في سجون الإحتلال أمهلوا إدارة السجون فرصة أخيرة لعودة الهدوء داخل السجون شريطة الإستجابة لمطالبهم، ووقف عمليّات النقل والعزل والعقوبات التي فُرضت على الأسرى خلال اليومين الماضيين.

وأفيد بأنّ جلسة حوار مطوّلة وعاصفة عُقدت، بحضور أعضاء من الهيئة القياديّة العليا لأسرى "حماس"، وممثّلون عن إدارة السجون والإستخبارات العسكريّة الصهيونيّة يمثّلهم المدعو "بيتون". وقد أُصرّ الأسرى على مطالبهم التي تمثّلت بالإلتزام بعدم إستدعاء وحدات "المتسادا" لإقتحام السجون بشكلٍ نهائيّ، وإنهاء عزل رئيس الهيئة القياديّة العليا لأسرى "حماس" الأسير محمد عرمان، والأسير عبد الناصر عيسى في عزل الجملة، ونقلهما إلى سجن اوهليكدار، وإعادة الأسرى الآخرين الذين نُقلوا نتيجةً للأحداث التي وقعت في سجن نفحة والنقب. ولفت المركز إلى أنّ إدارة السجن غير قادرة على إستيعاب وقوع عمليّتيّ طعن داخل سجون الإحتلال خلال ٦ ساعات، وأنّها تتخوّف من عمليّات مماثلة، ما دفعها لإستجداء الهدوء من الأسرى.

إلى ذلك، أفادت مصادر إعلاميّة عن آخر التطوّرات في سجن النقب، أنّ سلطات الإحتلال نقلت الأسير أحمد عامر نصار، منقذ عمليّة طعن الضابط "الإسرائيلي"، للعلاج في مستشفى "سوروكا" في بئر السبع، إثر الإعتداء عليه من وحدات إدارة السجون. وأشارت إلى نقل أسرى "حماس" من قسمي الخيام (٤+٣)، وإبدالهم بأسرى حركة فتح في قسمي الغرف (٢٢+٤)، وذكرت أنّه جرى منع أسرى "حماس" من الخروج إلى الفورة بشكلٍ كامل وتمّ قطع الكهرباء كذلك.

وكان "سجن نفحة قد تعرّض في الآونة الأخيرة إلى عمليّات إقتحام شبه يوميّة، وإستفزاز وإعتداءات على الأسرى من قبّل وحدة "المتسادا" الخاصّة بالسجون، وقامت سلطات الإحتلال بعمليّة نقل للعشرات من الأسرى إلى سجونٍ أخرى.

وأكد مدير مركز أحرار لحقوق الإنسان، فؤاد الخفش، أنّ سلطات الإحتلال الإسرائيلي تستخدم وسيلتي "الإنتقام والقمع" ضدّ الأسرى الفلسطينيين وخاصّةً أسرى حركة حماس، كوسيلة للضغط من أجل إتمام صفقة تبادل للأسرى مقابل الجنود الإسرائيليين الأسرى في غزة.

"القدس": مؤتمر أممي إقليمي بحضور زعماء عرب ومنتياهو

أفيدَ من مصادر مقرّبة من إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب أنّ واشنطن تعي أن حقبة رئيس وزراء العدو بنيامين نتنياهو على وشك الإنتهاء بسبب القضايا التي يتمّ التحقيق معه بشأنها وإحتمال تقديمه للمحاكمة وهو سيصل إلى واشنطن قريباً بهدف إنقاذ نفسه، وأنّ واشنطن تتوقّع أن يطلب نتنياهو عقد مؤتمر إقليمي أممي لبحث "الإرهاب الإسلامي المتشدّد"، بحيث يوجّه ترامب نفسه الدعوة لعقد المؤتمر بحضور زعماء عرب ومنتياهو.

وأفادت ذات المصادر أنّ واشنطن لا تمنع مثل هذه الدعوة لأنها تتسجم مع سياسة ترامب على أيّة حال في مواجهة "التطرّف الإسلامي" وإيران ومكافحة الإرهاب، وهي أمور تؤرّق أيضاً كافة الزعماء العرب وخاصةً زعماء الخليج.

وقالت المصادر أنّ ترامب سيطلب بالمقابل من إسرائيل الموافقة على عقد المؤتمر، والسير معه في خطة سلام شاملة للصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، أو كما يسمّيها ترامب "الصفقة الكبرى" أو "صفقة الحدّ الأقصى".

وأشارت المصادر ذاتها إلى أنّ الزعماء العرب، بما في ذلك زعماء الخليج، لا يمكن أن يوافقوا على حضور مثل هذا المؤتمر الإقليمي بمشاركة نتنياهو دون موافقة نتنياهو بالمقابل على حلّ شامل للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تل أبيب: قلق أممي إسرائيلي كبير من تحسّن العلاقات بين مصر وحماس

يشعر جهاز الأمن في إسرائيل بالقلق إزاء العلاقة الجديدة بين مصر وحركة حماس، المتطوّرة في الأسابيع الأخيرة، وفي إطارها تمّت صياغة تفاهات جديدة متعلّقة بتأمين حدود القطاع مع مصر، فتح معبر رفح، إدخال التجارة وتسهيلات أخرى، وتخفيف الحصار، ما سيؤدّي لتقوية موقف حماس في القطاع .

عاد وفد أممي لحماس، برئاسة اللواء توفيق أبو نعيم، قائد جهاز الأمن في غزة، في نهاية الأسبوع الماضي من مصر، بعد إنهاء نقاشات مع رؤساء الإستخبارات المصرية، حيث توصلوا لتفاهات

أمنية جديدة بينهما. الوفد كان يضم أيضاً مروان عيسى وصلاح أبو شرخ، مسؤولي الذراع العسكري للحركة.

في الواقع، الحديث عن صفقة جديدة، بناءً عليها ستساعد حماس مصر في حربها ضدّ إرهاب "داعش" فرع شمال سيناء، وتوقّف حماس عن مساعدة حركة الإخوان المسلمين داخل مصر، كلّ ذلك مقابل تسهيلات كبيرة وتخفيف الحصار عن قطاع غزة تقوّي حكم حماس في القطاع.

مسؤولو الأمن في إسرائيل قلقون من تطوّرين كانا نتيجةً لتفاهات جديدة بين مصر وحماس، الأول: دخول تجارة من مصر إلى داخل قطاع غزة عبر معبر رفح دون إشراف، ومن بينها كمّيات كبيرة من الإسمنت والحديد التي سيتمّ استخدامها لبناء أنفاق حماس. الثاني: تجاهل مصر لتهديب سلاح من شمال سيناء لصالح الذراع العسكري لحماس في قطاع غزة عبر الأنفاق. القلق الإسرائيلي سببه أنّ مصر قد تعمل فقط ضدّ تسريب سلاح من القطاع لشمال سيناء وليس العكس، من باب أنّ هذا لا يشكلّ خطراً على الأمن المصري.

قيادة حماس تطرح التغيّر كخطوة إستراتيجية ستعمل على تحسين الوضع الإقتصادي والحياة اليومية في قطاع غزة. من يتابع وسائل الإعلام الرسمية في مصر سيكتشف بوضوح أنّ الجانب المصري أقلّ حماسة بشأن التقرب من حماس، وأنّ الإعلام المصري الرسمي لم يتوقّف أبداً عن مهاجمة حماس. وتؤكد وسائل الإعلام المصرية على أنّ الحديث عن "صفقة أمنية"، ستتخذ في إطارها حماس إجراءات من أجل تشديد التأمين على حدود مصر مع قطاع غزة، من أجل منع الإرهاب داخل مناطق مصر، ومقابل ذلك ستخفف مصر الحصار عن القطاع. ويبدو أنّ ما يتمّ ما هو إلا تنفيذ لمصالح مشتركة، ولقد وافقت مصر على التنازل عن عملية الشيطنة ضدّ حكم حماس في القطاع التي بدأت به قبل عامين، ويبدو أنّها مستعدة لمحاولة إحتواء حكم حماس، وكذلك محاولة التأثير على الإنتخابات الداخلية داخل الحركة .

أزمة كهرباء غزة

كشف موقع "والا" العبري عن أنّ الحكومة الإسرائيلية تدرس التخفيف عن قطاع غزة إقتصادياً، شرط إعادة الجنود المفقودين فيها إبان العدوان على القطاع عام ٢٠١٤، وأنّ الحكومة الإسرائيلية قدّمت العرض لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، عن طريق وسطاء أجنبان بحسب قوله.

وأفاد "والا" أنّ العرض المقدم من الحكومة الإسرائيلية يشمل إقامة منطقة صناعية، وإدخال عمال لـ"إسرائيل" من القطاع، وإقامة منطقة تجارية في شمال سيناء وتوسعة معبر كرم أبو سالم، وحلّ لمشاكل الكهرباء والماء في القطاع، وذلك مقابل الإفراج عن الجنود الإسرائيليين الأسرى لدى حماس .

واشنطن: لن نسمح بإدانة إسرائيل في الأمم المتحدة من الآن فصاعداً

أكدت المندوبة الأمريكية الجديدة في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، لنظيرها الإسرائيلي، داني دنون، أنّ الولايات المتحدة لن تسمح بإدانة إسرائيل في المنظمة الدولية من الآن فصاعداً. وقالت هيلي، في إشارة إلى إسرائيل، "يجب أن يعرف حلفاؤنا المقربون أن دعمنا لهم لن يكون محطّ تساؤلٍ أبداً."

ووجهت هيلي، نقداً حاداً لإدارة أوباما خلال جلسة إستماع في الكونغرس قبل أشهر، على ما أسمته سوء معاملة تلك الإدارة لإسرائيل في الأمم المتحدة، واعتبرت الإمتناع الأميركي عن التصويت على قرار إدانة الإستيطان الإسرائيلي في الأمم المتحدة، بأنّه سهل تبني القرار وأنّه كان خطأً رهيباً وضربة تحت الحزام، كما أنّه حمل، على حدّ قول هيلي، رسالة إلى حلفاء الولايات المتحدة، بأنّ الإلتزام إزائهم ليس مضموناً.

وفي لقائها مع المندوب الإسرائيلي قالت: "لن أذهب إلى الأمم المتحدة كي أمتنع عن التصويت عندما تسعى المنظمة الدولية إلى خلق مناخ دولي يشجّع على مقاطعة إسرائيل، لن أمتنع عن التصويت عندما يتعارض مع مصالح وقيم الولايات المتحدة."

الشبابك يحقّ في ضبط إكسوارات أسلحة بالضفة وغزة

ضبطت الشرطة الإسرائيلية أكثر من ٥٠٠ إكسوار وملحقات للأسلحة وهي في طريقها لعناوين بالضفة الغربية وقطاع غزة عبر طرود بريدية من الخارج، حسبما أعلن الإحتلال. وقالت شرطة الإحتلال، أنّ الطرود تمّ شراؤها عبر مواقع البيع على شبكة الإنترنت مثل موقع "epay" وغيره، حيث اشتملت الطرود على ميكروسكوبات للأسلحة وقطع غيار مختلفة، وطائرات صغيرة مسيرة بالتحكم عن بعد والمزيد من المعدات المحظورة، مدّعية أنّ الفاحصين الأمنيين على حاجز (ايرز/بيت حانون) شمال

قطاع غزة، ضبطوا مؤخراً المئات من الإكسسوارات والمرفقات الخاصة بالأسلحة، بالإضافة لطائرات صغيرة وكاشفات معادن وغيره، والتي كانت معدة لعناوين بالقطاع.

في السياق نفسه، زعم الإحتلال إكتشاف الكثير من الطرود المشابهة وهي في طريقها لعنوان بمنطقة نابلس في شمال الضفة الغربية، حيث جرى تحويل التفاصيل لجهاز الأمن العام الشاباك لمتابعة الأمر والوصول إلى العناوين وأصحابها.

الإحتلال يشن ١٩ غارة على غزة ويستهدف مواقع للمقاومة

أفيد بأن صاروخ فلسطيني أُطلق من غزة على إسرائيل ولم يتسبب في وقوع أي خسائر بشرية أو مادية، مما دفع إسرائيل إلى شنّ غارات جوية على أهداف في قطاع غزة.

وقال جيش الإحتلال في بيان له: "رداً على المقذوف الذي أُطلق باتجاه سكان جنوب إسرائيل (عسقلان)، إستهدفت القوات الجوية ثلاثة مواقع لحماس في شمال قطاع غزة". وحذر الجيش قائلاً أنه "لن يتهاون مع إطلاق صواريخ باتجاه المدنيين".

ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها بعد عن إطلاق الصاروخ. وقالت إسرائيل أن حماس التي تسيطر على قطاع غزة هي التي تتحمل المسؤولية عن كل ما يحدث في القطاع.

وأفاد مصدر أمني في غزة، أن الطيران الحربي الصهيوني شنّ مساءً ١٩ غارة منها ١٥ بمكان واحد شرق حيّ الشجاعية بغزة، إلى جانب إستهداف نقطتي رصد شرق منطقة الطاقة، وغارتين على جبل الريس، كما أُصيب ٣ مواطنين وصفت إصابتهم بـ"المتوسطة".

أكّد صلاح البردويل، القيادي في حركة حماس، على إلتزام حركته بالوضع الراهن والتهدئة مع إسرائيل، معتبراً التصعيد العسكري الإسرائيلي ضدّ قطاع غزة "عمل إستفزازي، وإستعراض للقوة، وجسّ نبض لصبر المقاومة الفلسطينية". وقال: "هذا التصعيد الإسرائيلي إمّا أن يكون محسوباً لتسجيل نقاط، وإمّا أن يكون محاولة لإستدراج قطاع غزة لتصعيد أكبر"، مؤكداً على أن "المقاومة الفلسطينية ملتزمة حتى هذه اللحظة بالوضع الراهن، والتهدئة مع إسرائيل".

إلى ذلك، أكّد مصدر عسكري إسرائيلي بأنّ "الردّ القويّ لجيش الإحتلال على إطلاق القذيفة الصاروخية من قطاع غزة كان رسالةً نقلتها إسرائيل إلى حركة حماس، وإسرائيل ليست معنيةً بتصعيد

الأوضاع، وكان يجب عليها الرد بهذه الطريقة لتوضح أنها لن تقبل بأي خرق لإتفاق وقف إطلاق النار حتى وإن كانت جهات مارقة قد قامت بهذا الخرق .

وشنت الطائرات الحربية الإسرائيلية والمدفعية، سلسلة غارات على مواقع للمقاومة الفلسطينية وأراضي زراعية، ردّاً على إطلاق صاروخ من قطاع غزة تجاه المستوطنات المحاذية للقطاع، وأسفرت الغارات عن إصابة ثلاثة فلسطينيين وإحراق ماديّة كبيرة بالمناطق المستهدفة.

وقال الجنرال السابق والوزير الحالي في الكابنيت "يوءاف غالانت"، إنه على الجيش الإستعداد لمواجهة مع حركة "حماس" في الربيع القادم. وأضاف: "إنني أهدد بأنّ الربيع القادم يجب أن نكون جاهزين للمعركة مع حماس"، وقال بأنّ حركة حماس معنيّة بمثل هذه المواجهة وتحفر الأنفاق وتصنع الصواريخ باستمرار لمهاجمة الإسرائيليين. وأشار إلى أنّ الهجمات العنيفة على غزة كانت ردّاً على إطلاق الصاروخ من غزة تجاه عسقلان، قائلاً "لن نسمح بالتمسك بسيادتنا".

المحكمة العليا تأمر بإخلاء ١٧ وحدة إستيطانية جديدة

أمرت المحكمة العليا الإسرائيلية، بإخلاء ١٧ وحدة إستيطانية في البؤرة الإستيطانية "تبواح معراف"، لإقامتها على أرض فلسطينية خاصة لسكان من قرية ياسوف الواقعة غربي الضفة الغربية المحتلة.

وجاء أمر الإخلاء بعد أن قدّم أهالي قرية ياسوف، التي سلبت البؤرة الإستيطانية أراضيهم، اعتراضاً للمحكمة العليا، التي أمرت بإخلاء ١٧ مبنى حتى شهر نيسان/ أبريل ٢٠١٨، أي بعد ١٤ شهراً من اليوم.

وبسبب إعلان الدولة محاولتها شرعنة البؤرة الإستيطانية وتحويلها إلى مستوطنة، أجمت المحكمة النظر في أمر إخلاء البؤرة الإستيطانية بالكامل، وأمرت بإخلاء المباني المذكورة فقط.

ميلادنوف: إسرائيل تجاوزت الخط الأحمر وتمهدّ لضمّ كامل الضفة الغربية

إعتبر ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في الأراضي الفلسطينية، أنّ القانون الإسرائيلي الجديد الذي يشرّع البؤر الإستيطانية يتجاوز "خطاً أحمرأ عريضاً" على طريق ضمّ الضفة الغربية المحتلة. وقال:

"إن القانون يشكّل سابقة خطيرة جداً، إنها المرّة الأولى التي يُصدر فيها الكنيست قانوناً يشمل الأراضي الفلسطينية المحتلة، وخصوصاً في مسائل أملاك خاصّة. لقد تمّ اجتياز خط أحمر عريض". وقال أيضاً: "القانون قد يفسح المجال أمام ضمّ كامل للضفة الغربيّة، ويقوّض في شكل أساسي حلّ الدولتين القائم على دولة فلسطينيّة تتعايش مع إسرائيل."

وأشار إلى أنّ القانون قد يعرّض إسرائيل لملاحقات أمام المحكمة الجنائيّة الدوليّة، داعياً إلى تنديد دوليٍّ شديد، لكنّه إمتنع عن إنتقاد إدارة دونالد ترامب التي نأت بنفسها عن ملفّ الإستيطان الإسرائيلي.

الرئيس عباس: "القانون الإسرائيلي الجديد عدوان سنواجهه بالمحاكم الدولية"

قال الرئيس محمود عباس: "إنّ القيادة الفلسطينية ستواصل العمل مع المحاكم الدوليّة لحماية وجودنا وبقائنا على أرض فلسطين."

وأكد على أنّ التشريع الذي سنّته الكنيست الإسرائيليّة والذي يُجيز سرقة الأراضي الفلسطينيّة الخاصّة لصالح المستوطنين، ويشرّع بأثر رجعيّ البناء الإستيطاني على جميع الأراضي الفلسطينيّة المحتلة منذ عام ١٩٦٧، وبما فيها القدس الشرقيّة، مخالف للقانون الدولي.

واعتبر الإعلانات الأخيرة للحكومة الإسرائيليّة عن "بناء الآلاف من الوحدات الإستيطانيّة في أرضنا المحتلة منذ عام ١٩٦٧، عدواناً على شعبنا، سنواجهه في المحافل الدوليّة كافّة."

ودعا المجتمع الدولي، إلى المساعدة في تطبيق قرار مجلس الأمن رقم ٢٣٣٤، مؤكّداً أنّه بات من الضروري التمييز بين الأراضي الفلسطينيّة المحتلة بما فيها القدس منذ عام ١٩٦٧، وبين دولة إسرائيل كما جاء في هذا القرار، و"علينا ألاّ نسمح بترسيخ نظام التمييز العنصري "الأبرتهايد"، الأمر الذي سيدخلنا في حلقة مفرغة من الصراعات، وسيبعدنا عن فرصة صنع السلام المنشود."

وأدان إعلان الحكومة البريطانيّة دعوتها لرئيس الوزراء الإسرائيلي لحضور إحتفالات ذكرى مرور مائة عام على صدور وعد بلفور عام ١٩١٧، وطالب الحكومة البريطانيّة بالإعتذار للشعب الفلسطيني على ما ارتكبه من دمارٍ وتشريدٍ لشعبنا، والإعتراف بدولة فلسطين وفق توصية مجلس العموم البريطاني في العام ٢٠١٤.

وحول مؤتمر باريس، أكد على ما جاء في بيان المؤتمر إزاء أهمية الحفاظ على حلّ الدولتين، ووقف الإستيطان وفق قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤، وإنهاء الإحتلال الإسرائيلي الذي بدأ عام ١٩٦٧، وإقامة دولتين فلسطين وإسرائيل تعيشان جنباً إلى جنب بأمنٍ وسلامٍ وحسن جوار، على حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧. وشدد على ما جاء في البيان الختامي للمؤتمر بخصوص إنشاء مجموعة متابعة دولية لمساعدة الطرفين للتوصل إلى صنع السلام خلال العام ٢٠١٧، وقال: "مستعدون كدولة فلسطين للتعاون مع فرنسا لتنفيذ ما جاء في المؤتمر الدولي، وفي ترجمة النقاط الواردة في البيان الختامي."

الإحتلال: العمليات الفدائية الفردية تُثير قلقنا

كشف تقرير إسرائيلي، بأنّ إزدياد العمليات الفدائية الفلسطينية التي تنطلق من الضفة والقدس المحتلتين، ضدّ أهداف للإحتلال، تُثير القلق بشأن قدرة المنظومة الأمنية والمخابراتية الإسرائيلية على التصدي لها.

وذكرت صحيفة "جيروزاليم بوست" بأنّ الأشهر الماضية، شهدت تزايداً في عدد العمليات، خصوصاً في حوادث رشق الحجارة التي وصلت في بعض الأشهر إلى ٤٢٠ حادثة مسجلة لدى الجيش. ونوّهت إلى أنّه خلال الأيام العشرة الأولى من الشهر الجاري، سجّل ١٦٩ حادثاً، ما يعني أنّ العدد قد يرتفع إلى ٥٠٠ بحلول نهاية الشهر إذا سارت على نفس المعدل.

في المقابل، فإنّ جيش الإحتلال سجّل إلقاء ٢٧٧ زجاجة حارقة خلال فترة ١٣٠ يوماً، عدا عن تسجيل ١٥ عملية إطلاق نار خلال ٩٠ يوماً و ١٩ عمليات طعن خلال ١٣٠ يوماً.

وبحسب الصحيفة، فإنّ جيش الإحتلال، صادر أكثر من ٤٥٠ سلاحاً في الضفة الغربية خلال العام الماضي، عدا عن إكتشاف ٤٠ ورشة لتصنيع الأسلحة، إضافةً إلى إحباط الجيش لأكثر من ١٠٠٠ عملية مزعم تنفيذها في تلك الفترة.

وأشار التقرير، إلى أنّ تهديد العمليات الفردية لا زال يتصدّر التهديد الرئيسي لدى أجهزة الإحتلال الأمنية والعسكرية، فيما لوحظ تأثر منفذي العمليات بما يُنشر على صفحات مواقع التواصل الاجتماعي واندفاعهم لحمل سكّين لتنفيذ عملية طعن.

حماس: قرار حكومة الحمد الله بإجراء الإنتخابات باطل ومرفوض

إعتبرت حركة حماس قرار حكومة د. رامي الحمد الله بإجراء الإنتخابات المحليّة باطلاً ومرفوضاً كونه يعزّز الإنقسام ويخدم سياسة حركة فتح.

وقال الناطق باسم الحركة، فوزي برهوم، أنّ قرار إجراء الإنتخابات يأتي مفصلاً على مقاس حكومة الحمد الله وعلى حساب مصالح الشعب الفلسطيني ووحدة مؤسساته. وأكد أنّ القرار تأكيد على أنّ الحكومة تعمل لصالح حركة فتح ولا تخدم مصالح الكلّ الفلسطيني على حدّ سواء. وأضاف: "هذا القرار يأتي على أنقاض عملية إنتخابية دمرتها حركة فتح وأفشلتها عندما تراجعت عن كل ما تمّ التوافق عليه بخصوص العملية الإنتخابية وعملت على إفشالها."

وتابع بأنّ أي إنتخابات قادمة يجب أن تكون جزءاً من المصالحة، فمن غير المنطقي إجراء الإنتخابات دون إنهاء الإنقسام وتحقيق الوحدة، وهذا نابع من تجربة مريرة خاضها الجميع مع حركة فتح في الإنتخابات المحليّة الأخيرة.

تقرير: ثمانية شهداء و ٢٠ عملية فدائية ضدّ الإحتلال خلال كانون الثاني/يناير

وثق موقع "الانتفاضة" عدد العمليات الفدائية التي نفّذت ضدّ الإحتلال خلال شهر يناير الحالي، حيث وصلت لـ ٢٠ عملية فدائية توزّعت ما بين ٨ عمليات إطلاق نار، ٥ عمليات طعن، ٤ عمليات دهس، و ٣ عمليات رشق سيّارت للمستوطنين بالحجارة، فيما سجّل الموقع ٧٠ حادثة ألقى فيها الشبّان الزجاجات الحارقة والعبوات المتفجّرة.

وكانت أشدّ العمليات إيلاماً عملية الدهس البطوليّة التي نفّذها الفدائي من جبل المكبر فادي قنبر والتي أوقعت ٤ قتلى و ١٥ إصابة بين جنود الإحتلال وُصفت جراح عدد منهم بالخطيرة.

وحسب الإحصائية، فقد أسفرت العمليات الفدائية الفلسطينية الأخرى عن مقتل سبعة مستوطنين وإصابة ٤٣ آخرين "حسب إقرارات الإحتلال". وتوزّعت المواجهات خلال شهر يناير من عام ٢٠١٧، على أكثر من ٣٩٠ نقطة مواجهة. وسجّلت إنتفاضة القدس ٨ شهداء منذ مطلع العام الجاري ٢٠١٧، وإصابة ٢٤٧ آخرين.

بلدية حيفا: سفن ومخازن الأمونيا الإسرائيلية تهدد سكان حوض البحر المتوسط

عبر رئيس بلدية حيفا، يونا ياهف، وخبراء كبار في الكيمياء، عن مخاوفهم وقلقهم الشديد من الأخطار الكبيرة التي تسببها سفن ومخازن غاز الأمونيا السام، على سكان حوض البحر الأبيض المتوسط، مشيرين إلى أنّ تلك المخاطر قد تفوق أضرار القنبلة الذرية التي أُلقيت على هيروشيما القرن الماضي.

وأوضح هؤلاء، في مؤتمر صحفي طارئ، أنّ هذا الخطر يهدد نحو ثلاثة ملايين إنسان من سكان حوض البحر الأبيض المتوسط، بينهم مليون إسرائيلي. وطالبوا الحكومة بإيجاد حلّ يوقف هذا الخطر فوراً، ونقل مخازن الأمونيا من تخوم مدينتهم. وقال ياهف، وهو جنرال سابق في الجيش الإسرائيلي، إن عشرة من كبار علماء الكيمياء في العالم أبلغوه أنّ خزّان الأمونيا القائم في خليج حيفا، لم يعد صالحاً، وأنّه بات قابلاً للانفجار في أي لحظة. وإذا ما حصل وانفجر فعلاً فإن مليون مواطن في إسرائيل وربما الدول المجاورة سيكونون في خطر.

حكومة نتنياهو: ٦,٣٠٠ بيت إسرائيلي جديد بالضفة والقدس خلال أسبوعين

أعلن وزير الدفاع أفغدور لبيرمان، عن مصادفته على بناء ٣ آلاف بيت إسرائيلي جديد في الضفة المحتلة، منهم ٢,٠٠٠ بيت للتسويق الفوري، وهذا يُضاف إلى ٢,٥٠٠ بيت تمّ الإعلان عنه في الأسبوع الأخير من كانون الثاني، وقرابة ٨٠٠ بيت إسرائيلي في القدس المحتلة، ما يرفع العدد في الأيام العشرة الأخيرة إلى ٦,٣٠٠ بيت إسرائيلي في الضفة والقدس المحتلة، بموازاة عملية إخلاء البؤرة الإستيكانية عمونة، المقامة على أراضٍ بملكيّة خاصّة قرب رام الله. ويلاحظ أنّ غالبية البيوت التي تمّ الإعلان عنها ستبنى في مستوطنات صغيرة، بهدف توسيعها، وكلّها تقع في منطقة بيت لحم وجنوب منطقة رام الله، إضافةً إلى بناء ١٥٠ بيتاً في مستعمرة غفعات زئيف شمال القدس المحتلة.

الإتحاد الأوروبي: الإستييطان يمكن أن يجعل حلّ الدولتين "مستحيلاً"

حدّرت وزيرة خارجية الإتحاد الأوروبي، فيديريكا موغيريني، من أنّ إعلان إسرائيل الأخير عن بناء وحدات إستيكانية جديدة يمكن أن يجعل حلّ الدولتين "مستحيلاً". وقالت: "إنّ الإعلان عن بناء ٣٠٠٠

وحدة إستيطانية جديدة يعدّ توجّهاً مقلقاً للغاية، ويشكّل تحدياً مباشراً لفرص التوصل إلى حلّ على أساس دولتين قابلتين للحياة، وهو أمرٌ يزداد صعوبة ويمكن أن يصبح مستحيلاً.

وأضافت بأنّ الإتحاد الأوروبي "يأسف بشدّة لمضيّ إسرائيل قُدماً في هذا، رغم المخاوف والإعتراضات الدوليّة الجديّة المستمرّة التي تُثار على كلّ المستويات". وقالت أنّ الإستمرار في توسيع المستوطنات "يتعارض تماماً" مع سياسة الإتحاد الأوروبي وتوصيات اللجنة الرباعيّة المؤلّفة من الإتحاد الأوروبي والولايات المتّحدة والأمم المتّحدة وروسيا. وأضافت أنّ "التوصل إلى حلّ الدولتين عن طريق التفاوض هو الطريق الوحيد لتلبية تطلّعات الجانبين المشروعة وتحقيق السلام الدائم".

البيت الأبيض: توسيع وإنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة قد لا يساعد بالوصول للسلام

ذكر موقع سي أن أن، في ٢٠١٧/٢/٣، من واشنطن، أنّ البيت الأبيض، قال أنّ التوسّع أو إنشاء مستوطنات إسرائيلية جديدة "قد لا يساعد في التوصل إلى السلام" بين الفلسطينيين والإسرائيليين. جاء ذلك في بيانٍ ذكر فيه: "في الوقت الذي لا نعتقد فيه أنّ المستوطنات تقف عائقاً بوجه السلام، بناء مستوطنات جديدة أو توسيع مستوطنات موجودة لأبعد من حدودها الحاليّة قد لا يساعد بالتوصل إلى الهدف (السلام)".

وذكر بيان البيت الأبيض: "إدارة ترامب لم تأخذ موقفاً رسمياً حيال النشاطات الإستيطانية بعد. والرغبة الأمريكيّة للسلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين لم تتغيّر على مدى ٥٠ عاماً.."

عريقات: سنسحب إعترافنا بإسرائيل" وننضمّ لـ ١٦ منظمة دولية لمواجهة الإستيطان

قال عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، صائب عريقات، أنّ منظمة التحرير الفلسطينية، ستسحب إعترافها بإسرائيل، وتتضمّن لستّة عشر منظمة دولية، لمواجهة الإستيطان الإسرائيلي ونقل السفارة الأمريكيّة للقدس .

ولفت النظر إلى أنّ القيادة الفلسطينية بدأت العمل على فتح تحقيق قضائي في محكمة الجنايات الدوليّة، وذلك ضمن "خطة إستراتيجية لمواجهة العطاءات الإستيطانية، في الضفّة الغربيّة والقدس الشرقيّة،

ونقل السفارة ما زال قائماً، لم نتلق أي تطمينات بعدم نقلها"، وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية، أرسلت رسائل للإدارة الأمريكية بهذا الخصوص، إلا أنها لم تتلق ردّاً حتى الآن .

ولمواجهة تلك الخطوات، أشار عريقات إلى أن الجانب الفلسطيني سيلجأ لقرارات مصيريّة، تبدأ "بسحب منظمة التحرير الفلسطينية إعرافها بإسرائيل، وتوقيع الإنضمام لـ ١٦ منظمة دوليّة (لم يسمّها)، وتحديد العلاقة مع إسرائيل أمنياً وسياسياً وإقتصادياً ."

ومضى قائلاً: "نقل السفارة يعني إعرافاً أمريكياً بضمّ شرقي القدس المحتلة لإسرائيل، لذلك لا يمكن الإعراف بدول تضمّ جزء من أرضنا المحتلة، الأوضاع خطيرة جداً، ونحن أمام قرارات مصيريّة سنُتخذ، لدينا خيارات وخطوات أخرى سيُعلن عنها في حينه". وفي حال "حلّ أو تدمير" السلطة الفلسطينية من قبل إسرائيل، أشار إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني، سيكون بمثابة برلمان دولة فلسطين، واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، حكومة الدولة المحتلة، والرئيس رئيساً لها. "الخطة الفلسطينية تتضمن أيضاً التوجّه للجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة لطلب تعليق عضويّة إسرائيل فيها، حتى تستجيب للقوانين والشرعيّة الدوليّة ."

العمق الإسرائيلي ليس جاهزاً و ٥٠% من الملاحي "مهجورة"

قالت القناة الثانية في التلفزيون العبري إن العمق الإسرائيلي ليس جاهزاً ومُستعدّاً لمواجهة أيّ هجوم صاروخيّ قد تتعرّض له الدولة العبريّة، ولفت الموقع إلى أنه على الرغم من خطورة هذا المعطى، فإنّ الحكومة والكابينيت لم يُناقشا هذه المسألة بتاتاً.

وتابع الموقع قائلاً أنّ عدم جاهزيّة العمق الإسرائيليّ للهجوم الصاروخيّ وردت في تقرير جديدٍ لمُراقب الدولة العبريّة، القاضي المُتقاعد يوسف شابيرا، والذي يكشف صورةً قاتمةً ومُخيفةً جداً عن التجهيزات الإسرائيليّة لمواجهة الصواريخ التي ستسقط في العمق. وخلافاً لما أوردته صحيفة (معاريف) عن خطة الإخلاء، يؤكّد تقرير مراقب الدولة على أنه عملياً إسرائيل ليست جاهزة ومستعدة لإخلاء المواطنين في حال إندلاع الحرب وقصف العمق بالصواريخ، كما أنه حذر من أن الإخلاء لن يتمّ لعدم الجاهزيّة إذا وقعت هزة أرضيّة.

وشدّد تقرير القاضي شابييرا على أنّ أكثر من خمسين بالمائة من الملاجئ في إسرائيل ليست جاهزة في حال وقوع هجوم صاروخيّ، أيّ أنّها غير قادرة على إستيعاب المواطنين لمدة أسابيع، كما أنّ الإكتظاظ شديد جداً (متر ونصف مربع لكل مواطن).

وأظهر إستطلاع للرأي العام تمّ إجراؤه في صفوف ضبّاط الأمن في السلطات المحليّة الإسرائيليّة، ونشر نتائجه موقع (WALLA) الإخباريّ، أنّ الأغلبية الساحقة من ضبّاط الأمن أكّدوا من خلال إجاباتهم على الأسئلة على أنّ الجبهة الداخليّة الإسرائيليّة ليست جاهزة أبداً في حال تعرّض إسرائيل لهجوم صاروخيّ.

وأعرب ثلث المشاركين في الإستطلاع عن رأيهم في أنّ السلطة المحليّة التي يخدمون فيها ليست جاهزة لمواجهة الحرب، ولا توجد ثقافة لدى الإسرائيليين في كفيّة التصرف في أوقات الطوارئ، ناهيك عن وجود نقص كبير جداً في الملاجئ في جميع أنحاء دولة الإحتلال.

محلّ الشؤون العسكريّة في الموقع، أمير بوحبوط، عبّ على نتائج الإستطلاع بالقول أنّ الصورة التي أظهرها الإستطلاع قاتمة للغاية ومقلقة كثيراً، لافتاً إلى أنّ ٣٠% من المشاركين في الإستطلاع أعربوا عن إرتياحهم من معالجة مشكلة الجاهزيّة من قبل الحكومة الإسرائيليّة، فيما قال ٧٠% من المستطلعة آراءهم أنّ معالجة الحكومة للقضيّة الوجوديّة بحاجة إلى تحسين فوريّ وسريع.

حماس: لا يمكن تحقيق المصالحة مع استمرار التنسيق الأمني وملاحقة المقاومة

قال د. أحمد بحر، النائب الأول لرئيس المجلس التشريعيّ، والقيادي في حركة حماس، أنّ المصالحة الفلسطينيّة لا يمكن تحقيقها مع إستمرار "التنسيق الأمني". واتّهم السلطة الفلسطينيّة بـ"ملاحقة المقاومين وتسليمهم للإحتلال"، وأضاف بأنّ السبب الرئيس للإنقسام الفلسطيني هو "إنّفاقية أوسلو وما نتج عنها من تنسيق أمنيّ، ما زال مستمراً حتى الآن"، معتبراً أنّ من آخر عمليّات التنسيق الأمني كان تسليم الأسير الهارب سامر بني عودة للإحتلال، بعد إعتقاله في مدينة طولكرم.

وأكد على ضرورة أنّ تكون المصالحة على "قاعدة الثوابت الفلسطينيّة وقاعدة المقاومة"، التي قال أنّها "وحدت شعبنا الفلسطيني وليس على قاعدة التنسيق الأمني"، داعياً كذلك إلى "الوقف الفوري للتنسيق الأمني، ودعم مقاومة شعبنا الفلسطيني وإنّفاضته في القدس والضفة الفلسطينيّة".

تقرير بريطاني يطالب أوروبا بالتعامل مع حماس كنظام سياسي لتحقيق التنمية

أكدت المؤسسة البريطانية فورورد تكنج "Forward Thinking" أن استمرار وضع حركة حماس على القائمة الأوروبية للمنظمات الإرهابية يُعدّ مُعوقاً للتنمية والإغاثة والإعمار في غزة، ومعوفاً للمصالحة بين الفلسطينيين.

جاء ذلك خلال ندوة في البرلمان البريطاني نوقش فيها التقرير الذي أعدته المؤسسة، والذي هو حصيلة ندوة عُقدت في باريس قبل نهاية العام الماضي حول الإحتياجات الإنسانية في فلسطين، وخاصة في غزة وكيفية توفير المساعدة، ودور السياسيين في الغرب في إنهاء معاناة الفلسطينيين، التي يُعدّ الانقسام أحد أسبابها.

وشدّد التقرير على أهميّة قبول الحكومات الأوروبية وجود "حماس" في النظام السياسي الفلسطيني، "لأنّ ذلك سيوفّر الظروف المناسبة لحلّ المشاكل، وعلى أوروبا أن تشجّع رئيس السلطة عباس على المصالحة عبر رفع إسم الحركة من قوائم الإرهاب، وعبر موقف واضح لأوروبا داعم للانتخابات بغضّ النظر عن نتائجها.

وحضر الندوة عدد من البرلمانيين والسياسيين البريطانيين، وعدد من المؤسسات الخيرية الكبيرة التي لها مشاريع إغاثة وتنمية في غزة وفي فلسطين عموماً، وكذلك ممثلون عن سفارتي الأردن وتونس، بالإضافة لعددٍ من النشطاء والمهتمين. كما حضرها شخصيات فلسطينية من الطيف الفلسطيني، وسفير السلطة في فرنسا، وممثلون رسميون لعددٍ من الدول الأوروبية وقناصلها في القدس، بالإضافة لمسؤول ملفّ المبادرة الفرنسية الحكومية.

وفد "حماس" الأمني: لقاءات مكثفة مع المخابرات المصرية بالقاهرة

ترأس الوفد قائد قوى الأمن ووكيل وزارة الداخلية في قطاع غزة توفيق أبو نعيم، وعدد من كبار الضباط الذين التقوا عدداً من المسؤولين المصريين لبحث العديد من الملفّات.

وحسب المصادر فإنّ اللقاءات بحثت ملفّات المطلوبين الذين تطالب مصر حركة (حماس) بتسليمهم لها، إضافةً إلى ملفّ ضبط الوضع على الحدود بين غزة وسيناء وملفّات أخرى كلها ذات طبيعة أمنية.

و"أجواء المباحثات كانت مثمرة وإيجابية، وهي تأتي إنسجاماً مع الروح الإيجابية السائدة بين (حماس) ومصر في الآونة الأخيرة، لا سيّما بعد الزيارات الأخيرة المتتالية لوفودٍ سياسيةٍ عالية المستوى من (حماس) للعاصمة المصرية وكان آخرها زيارة إسماعيل هنية، نائب رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) والتي تمّت خلال الأسبوع قبل الماضي.

وعن ما تمّ مناقشته من ملفاتٍ أمنيةٍ متخصصةٍ خلال زيارة وفد (حماس) الأمني والعسكري، قالت المصادر: "دون الإغراق في التفاصيل تمّ مناقشة ملفاتٍ عدّة مع جهاز المخابرات المصرية عبر عدّة جولاتٍ متتاليةٍ ومكثّفة."

وكشفت مصادرٍ مصريةٍ أنّ الملفات الأمنية التي كانت مطروحة على طاولة النقاش بين وفد (حماس) والمسؤولين المصريين، شملت الوضع الأمني في شبه جزيرة سيناء، ومراقبة الخط الحدودي الفاصل بين غزة ومصر، وملف معبر رفح البرّي ومسألة الممنوعين من السفر من أصحاب الإحتياجات الإنسانية، إضافةً إلى ملفّ المُختطفين الأربعة الذين تمّ إختطافهم من حافلاتٍ مصريةٍ رسميّة بعد اجتيازهم معبر رفح قبل حوالي عام ونصف العام وتحديدًا في الثامن من آب (أغسطس) ٢٠١٥.

ليفني تدعو للإنفصال عن الفلسطينيين للإبقاء على "إسرائيل يهودية"

قالت النائب عن حزب "المعسكر الصهيوني"، تسيبي ليفني، إن الصفقة الوحيدة التي تضمن بقاء "إسرائيل يهودية" وديمقراطية هي الإنفصال عن الفلسطينيين. ورأت في تصريحاتٍ أدلت بها خلال ندوة ثقافية يوم السبت، أن قانون تسوية وضع البؤر الإستيطانية أخطر من أي عمل تقوم به المنظّمات اليسارية. وأشارت إلى أنّ الرئيس الأميركي الجديد دونالد ترامب، يسعى إلى إتمام صفقة مع تل أبيب (دون الحديث عن ماهيته).

وأضافت أنّ رئيس الوزراء بنيامين نتياهو يجب أن يصرّ على مصالح "إسرائيل" الهامّة والمتمثّلة بالحفاظ على الكتل الإستيطانية والدولة الفلسطينية منزوعة السلاح ومنع حق العودة.

الأمن القوميّ يُوصي قادة "إسرائيل" بالعمل فوراً على ترميم صورتها بالعالم

لا يختلف إثنان في إسرائيل على أنّ مقاطعة هذه الدولة باتت تُشكّل تهديداً إستراتيجياً خطيراً على أمنها القوميّ، وعلى الرغم من مُحاولاتها الحثيثة الخروج من عزلتها الدوليّة، فإنّ الفشل كان وما زال،

وبحسب كل المؤشرات سيبقى، وذلك بسبب سياستها العدوانية وإستمرارها باحتلال أراضٍ عربيّة في فلسطين وسوريّة.

أنهى مؤتمر الأمن القوميّ، الذي نظّمه مركز أبحاث الأمن القوميّ، التابع لجامعة تل أبيب، والذي يُعتبر من أهم مراكز الأبحاث الإستراتيجية الإسرائيليّة، علماً بأنّ أبحاثه تؤثر بشكلٍ أو بآخر، على صنّاع القرار من المستويين السياسيّ والأمنيّ في تل أبيب. المركز أصدر تلخيصاً للمؤتمر، ومما جاء فيها في باب التوصيات، أنّه يتحتّم على إسرائيل في الحلبة الدوليّة العمل على ترميم مركز هذه الدولة، وليس فقط عن طريق الإتّكال على مُساعدة الرئيس الأمريكيّ، دونالد ترامب، بل عن طريق إقناع العالم الحرّ بأنّ إسرائيل تتقاسم معه قيمةً مشتركة، وأيضاً الإقتصاد والتطوّر العمليّ والتكنولوجيّ.

وتأتي هذه التوصية، بشكلٍ متزامنٍ مع تحذير الكثيرين من قادة اليهود حول العالم من خطر حركة المقاطعة وما يسمّى بـ"معاداة السامية"، وسط تقارير عن تصاعد الأعمال المُعادية لليهود في أوروبا والولايات المتّحدة، وفق ما ذكره موقع (NRG) الإسرائيليّ-الإخباري. وأضاف أنّ وزارة الخارجية في سويسرا رفضت طلباً من منظمّة "أن جي أو مونيتزر" الإسرائيليّة لمعرفة مصادر تمويل بعض المنظمّات المُعادية لإسرائيل، معتبرة أنّ تلبية هذا الطلب تُعرض سياستها الخارجيّة للخطر.

دراسة إسرائيلية: حركة المقاطعة تُشكل تهديداً وجودياً

قالت دراسة إسرائيلية أنّ الإسرائيليين يعتبرون حركة المقاطعة العالميّة المعروفة باسم "بي دي أس" تشكّل تهديداً وجودياً عليهم، مشيرةً إلى أنّ من بين أهداف هذه الحركة تحقيق ضغط دولي على تل أبيب، ووضع حدٍّ للإحتلال. وقالت الدراسة أنّ حركة المقاطعة ضدّ "إسرائيل" تركز جهودها بالمجالين الأكاديمي والإقتصادي، من خلال تحالف يضمّ ما يزيد على ١٧٠ منظمّة فلسطينيّة ودوليّة غير حكوميّة، تطالب بفرض مقاطعة وعقوبات على "إسرائيل".

وأضافت الدراسة -التي أصدرها قبل أيام معهد أبحاث الأمن القوميّ التابع لجامعة تل أبيب- أنّ "بي دي أس" ترمي لوضع حدٍّ للإحتلال الإسرائيلي على الأراضي العربيّة، وإعتراف "إسرائيل" بالحقوق الأساسيّة لمواطنيها العرب الفلسطينيين، والإقرار بحقوق اللاجئين، والعودة لبيوتهم.

وأوضح مُعدّ الدراسة عميت أفراطي، الباحث الإسرائيلي في العلاقات الدوليّة بالجامعة العبريّة، أنّ "بي دي أس" ليست منظمة مُأسسة إنّما هي تجمّع لعشرات المنظمات غير الحكوميّة، ومنها فلسطينيّة وإسرائيليّة، ومئات النشطاء من مختلف دول العالم، وتركز أعمالها في الولايات المتّحدة وأوروبا، وتهدف لتحقيق ضغط دولي على إسرائيل لتغيير مواقفها السياسيّة، واللجوء إلى نزع الشرعيّة عنها، وترديد شعارات تزعم إستقرارها. وأشار إلى أنّ تمويل "بي دي أس" ينقسم إلى نوعين: الأوّل: يتمّ تمويلها من خلال صناديق ومؤسسات دينيّة وتبرّعات شخصيّة لمسلمين من كل أنحاء العالم، والثاني: الدعم المقدم للمنظمات الناشطة بشكلٍ أساسي في دعم حقوق الإنسان، وتحصل على تمويل من الحكومات الأجنبيّة. واحتوت الدراسة الإسرائيليّة على إحصائيّات وجداول تؤكّد أنّ "بي دي أس" تسعى لملاحقة إسرائيل إقتصاديّاً عبر شركاتها وإستثماراتها، من خلال الربط بين هذه النشاطات الإقتصاديّة التجاريّة وإنتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني، بجانب وسم المنتجات والبضائع الإسرائيليّة التي يتمّ إنتاجها في المستعمرات داخل الضفّة الغربيّة.

يديعوت أحرونوت: تراجع مكانة "إسرائيل" لدى الأميركيين

أظهر إستطلاع حديث للرأي تراجعاً مفاجئاً ومثيراً في نظرة الأميركيين لإسرائيل، الحليف الأقرب للولايات المتّحدة في الشرق الأوسط. وأوردت صحيفة يديعوت أحرونوت أنّ إسرائيل تراجعت عشر مراكز لتحتلّ المرتبة الـ ١٦ في الإستطلاع، ممّا يعني خروجها من دائرة الحلفاء العشرة الأكثر قرباً للولايات المتّحدة.

وأضافت أنّ موقف إسرائيل يتآكل لدى مؤيدي الحزبين الأميركيين الكبارين، الديمقراطي والجمهوري على حدّ سواء، في حين ظلّ وضع الفلسطينيّين متراجعاً بجانب روسيا وإيران وكوريا الشماليّة.

وأشارت إلى أنّ نتائج الإستطلاع الذي أجراه معهد يوغوف الأميركي، كشف أنّ إسرائيل جاءت بعد كندا وبريطانيا وأستراليا وفرنسا وإيرلندا وإيطاليا وألمانيا، ونيوزيلندا والسويد والنرويج وسويسرا وهولندا والدنمارك وفنلندا وإسبانيا. ويظهر الإستطلاع أنّ ضعف مكانة إسرائيل لدى المواطنين الأميركيين لم يقابله تحسّن في مواقفهم تجاه الفلسطينيّين، لكن اللافت للنظر أنّ مكانة مصر في رأي الأميركيين تحسّنت من المرتبة ١٠١ إلى ٦٣، خاصّة بعد الإطاحة بجماعة الإخوان المسلمين من السلطة على يد فريق عبد الفتاح السيسي.

نتنياهو: نحو بلورة "جبهة تأييد أوروبية جديدة لإسرائيل"

قال رئيس حكومة العدو: "إننا على عتبة فترة سياسية ذات مغزى بالنسبة إلى إسرائيل". وأضاف بأن زيارته القصيرة لبريطانيا، ستكرس لتوثيق العلاقات السياسية والأمنية والإقتصادية والتكنولوجية بين البلدين، بما في ذلك تعزيز التعاون في مجال التكنولوجيا الافتراضية "السايبير". وأنه يعتزم "التشديد على وجوب الوقوف معاً في مواجهة العدوانية التي تنتهجها إيران ضد النظام الدولي، إذ عادت لتطل برأسها في الأيام الأخيرة من خلال التجربة الصاروخية التي أجرتها، فضلاً عن ضلوعها في الأحداث في سورية". وزاد أن إجتماعه سيتناول أيضاً القضية الفلسطينية.

وذكرت صحيفة "يديعوت أحرونوت" أن نتنياهو يريد "بلورة جبهة تأييد أوروبية جديدة لإسرائيل"، في أعقاب التطورات السياسية الدراماتيكية في القارة الأوروبية، بينها انسحاب بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، والانتخابات الوشيكة في فرنسا "المتوقع أن تأتي بحكومة يمينية مريحة لإسرائيل".

ونقلت عن رئيس الإئتلاف الحكومي في الكنيست النائب دافيد بيطان، أن نتنياهو يريد إستغلال الوضع الناشئ في أوروبا بهدف خلق جبهة تأييد لإسرائيل تعتمد على الدول الكبرى في القارة: بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا، وأن نتنياهو يريد أيضاً خلق جبهة واحدة مع الولايات المتحدة وبريطانيا "كي لا يبقى الرئيس ترامب وحيداً في ضوء الإنتقادات الشديدة في العالم على سياسته".

الوزير هنغبي: مصلحة "إسرائيل" الأساسية هي تعزيز علاقاتها مع العالم العربيّ السنّي

قال الوزير الإسرائيليّ، تساحي هنغبي، وهو من أقرب المقربين لنتنياهو، في محاضرة ألقاها بمعهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى، أنه عندما سيعقد دونالد ترامب ونتنياهو إجتماعهما المرتقب في الخامس عشر من الشهر الجاري، من غير المرجح أن تكون المستوطنات والقضايا الفلسطينية على رأس جدول أعمالهما، وبدلاً من ذلك، سيركّز على الأرجح على علاقات إسرائيل مع الدول السنّية وإنفاذ الإتفاق مع إيران في المستقبل.

وأضاف بأن مصلحة إسرائيل الأساسية تتمثل في تعزيز علاقاتها مع العالم العربيّ السنّي عبر جعل تعاونهما السريّ القائم حالياً أكثر علنيّة. وبرأيه، تستند هذه العلاقات جزئياً على واقع أن لدى الطرفين أعداء مشتركين، هما: إيران وتنظيم "الدولة الإسلامية". ومن خلال زيادة التعاون العلنيّ، سيتمكن

كلا الجانبين من بناء قاعدة أقوى يمكن لهما إنطلاقاً منها مواجهة هذه التهديدات، مع توفير الغطاء للفلسطينيين في الوقت نفسه من أجل التراجع عن مواقفهم المتطرفة في المفاوضات والتقارب من إسرائيل.

دعوة للإسحاب من مشروع أوروبي مع "إسرائيل"

وجّه ٤٨٢ بروفسوراً وباحثاً وأكثر من ١٩٠ فناناً في بلجيكا رسالة مفتوحة يدعون فيها حكومتهم للإسحاب من مشروع أبحاث بعنوان "قطار القانون"، يمولّه الإتحاد الأوروبي، وتنسّق فيه بلجيكا وإسبانيا مع الأجهزة الأمنية الإسرائيلية.

وتقول حركة المقاطعة وسحب الإستثمارات وفرض العقوبات على إسرائيل "BDS" أنّ المشروع الذي يهدف إلى تطوير أساليب إستجواب مشتركة، يجري التنسيق فيه مع جامعة إسرائيلية تربطها بشكلٍ خاصّ علاقات وثيقة مع الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية ذات السمعة السيئة.

وسلّط القائمون على الرسالة المفتوحة الأضواء على أنّ وسائل الإستجواب الإسرائيلي مجرّبة على الفلسطينيين. وقالوا أنّ الإعتقال الإسرائيلي غير القانوني للسياسيين الفلسطينيين وأساليب التعذيب التي تستخدمها الأجهزة الأمنية الإسرائيلية خلال عمليات الإستجواب، موثّقة جيّداً. ففي العام الماضي وحده إستجوبت الأجهزة الأمنية الإسرائيلية حوالي ٧ آلاف فلسطيني من بينهم ٤٠٠ طفل.

والرسالة المفتوحة هي جزء من الجهود التي يبذلها التحالف البلجيكي لوقف "قطار القانون"، والجهود الأوروبية الأوسع ضدّ مشاركة الجيش الإسرائيلي والأمن الداخلي وقطاع الشرطة في الأبحاث والتطوير التي يمولّها الإتحاد الأوروبي.

بريطانيا تدعو ننتياهو للإحتفال بمرور مئة عام على وعد بلفور

عبّرت رئاسة السلطة الفلسطينية عن إستيائها وإستغرابها من الدعوة التي وُجّهت لرئيس حكومة العدو بنيامين نتتياهو للإحتفال بذكرى مرور مئة عام على وعد بلفور. وقال الناطق الرسمي باسم الرئاسة نبيل أبو ردينة أنّ بريطانيا، والتي تتحمّل مسؤوليّة الكارثة التي حلّت بالشعب الفلسطيني منذ مئة عام، لم يكن لها الحقّ بهذه الصفة وبدل من أن تصحّح الخطأ التاريخي بالإعتراف بالدولة الفلسطينية وعاصمتها شرقي القدس، تقوم الآن بالإعداد للإحتفال بحدثٍ إعتبره العالم العربي والمجتمع الدولي سبباً لمأساة يدفع

ثمنها الشعب الفلسطيني والمنطقة العربية. وطالب الحكومة البريطانية بتصحيح هذا الخطأ من أجل الحفاظ على الأمن والاستقرار في المنطقة.

الزهار: مصر أبدت استعدادها للتبادل التجاري مع قطاع غزة

أكد عضو المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس" محمود الزهار، أن علاقات حركته بمصر تحسنت عن السابق، وأن مصر إعترفت بانضباط الحدود، مشيراً إلى أن ما تطلبه القاهرة من "حماس" أكبر من إمكانياتها. وقال الزهار أن ملف المختطفين الأربعة حاضر في كل اللقاءات مع المصريين، وأن حركته لم تحصل على أي معلومات بشأنهم.

وأضاف أن، "حماس" لا تدخل في صراعات مع أي جهة عربية، لافتاً إلى أن بوصلة الحركة موجّهة نحو تحرير المسجد الأقصى من الإحتلال. وشدد على أن، "حماس" من حقها أن تتسلح ضد الإحتلال، وهي جاهزة للحرب مع "إسرائيل" في أي وقت، حيث أن المقاومة ضربت نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، مشيراً إلى أن حصار غزة هدفه إسقاط برنامج المقاومة، وسياسة حركة "حماس" لا تعادي مصر أو أي جهة عربية أخرى.

وأشار إلى أن، "الأشقاء المصريين أبدوا إستعدادهم للتبادل التجاري مع قطاع غزة، والمشاركة في عملية إعادة إعمار قطاع غزة الذي دُمّر في العدوان الإسرائيلي عام ٢٠١٤".

وأشار إلى أن الإحتلال يتفاوض منذ نهاية الحرب الإسرائيلية على القطاع، مبيّناً أن صفقة وفاء الأحرار أهانت الإحتلال وشروط المقاومة تمّ تنفيذها. ولفت إلى أنه، لا مصلحة بين برنامج التعاون الأمني مع الإحتلال وبرنامج المقاومة، مطالباً الرئيس عباس بتطبيق ما تمّ توقيعه في العاصمة المصرية "القاهرة".